ملحق

العدد ٢٥ السنة الثانية

الجريدة الرسمية لامارة شرق الاردن

عمان : الاحد في ٢٥ جمادى الثاني سنة ١٣٤٩ و ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة المنعقدة في ١٠-١١-١٩٣٠ للدورة الاعتيادية الرابعة للمجلس التشريعي الاردني الاول

الجلسة الرابعة

افتتحت الجلسة الرابعة للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول في ١٠ ١١—٩٣٠ المصادف يوم الاثنين برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية

فخامة الرئيس — افتتح الجلسة فليقرأ الضبط

فقرئ الضبط من قبل السكرتير وصودق عليه

الرئيس — عندنا مشروع قانون ترخيص بيع التبغ

شمس الدين بك — هل ورد يافخامة الرئيس الجواب من الحكومة بشأن سوآل نظمي بك المتعلق بقضية الجيش العربي والمحقق الانكليزي ام لا ؟

فخامة الرئيس — السوءال كان احيل الى وزارة العدلية ولم يأت الجواب حتى الان ·

شمس الدين بك — ارجوك يا ابراهيم بك ان تـ سل لنا الجواب بالسير السريع لا بالسير البطيء

نجيب بك ابوشعر — في الجلسة الماضية اجابنا وزير العدلية بأن الجواب على سوءال العضو المحترم نظمي بك لم يكن جاهزاً وبين استعداده لاعطاء الاجوبة في هذه الجلسة ولذلك انا ارى ان ما يقوله عطوفة الوزير من ان السوءال لم يرد على الوزارة الا منذ اربعة وعشرين ساعة مردود

شمس الدين بك — في الجلسة المقبلة ان شاء الله

عوده بك — ينظر الى تاريخ ارسال السوءال

نظمي بك — ينظر الى تاريخ الوصول للسوءال

شمس الدين بك — انا اقول ان ابراهيم بك صادق في اقواله والاستاذ مستعجل لانه يريد ان يشتغل ولذلك ارجو من فخامة الرئيس ان يلقي علينا جوابه بشأن موقف البلاد السياسي جواباً على سوءال العضو المحترم نظمي بك ·

فخامة الرئيس — سيتلي عليكم جوابي عطوفة السكرتير العام توفيق بك

وهنا انتصب توفيق بك وقرأ جواب صاحب الفخامة رئيس الحكومة على الاعضاء :

« لقد كان سفري الى انجلترا وفرانسا باجازة كما تعلمون ولم اقصد منها لاية غاية رسمية الا انني بعد وصولي اليها رأيت من الواجب اغتنام الفرصة السانحة والقيام بخدمة البلاد اذا امكن فخابرت وزارة المستعمرات وقابلت سكرتير الوزارة مرتين وشرحت له حالة البلاد من كل الوجوه وما

وصل اليه المكلف الاردني من الفقر والفاقة شرحاً وافيا وطلبت الموافقة على عفو المكلفين من بقايا الاموال الاميرية وتعديل الاتفاقية وقد وعدت بدرس هذه المطالب كما وعدني كل من فخامة المندوب السامي ودولة المعتمد بدرسها ايضاً وانني على اعتقاد شديد بان حكومة بريطانيا العظمى المشهورة بموالاة اصدقائها ستنظر بعين العطف والعناية لمطالبنا المشروعة الحقة وهـذا كل ما في الامر والله المسئول ان يحقق الآمال ويوصل البلاد الى امانيها بعناية صاحب السمو اميرنا المعظم ايده الله »

شمس الدين بك — اطلب الكلام ·

ابو شعر — وانا ايضاً لي ملاحظة بعد ان يتكلم العضو المحترم شمس الدين بك ·

شمس الدين بك — فهمت من جواب فخامة الرئيس ان الحكومة لم تباشر المفاوضات السياسية حتى يومنا هذا توصلاً لتعديل الاتفاقية التي قبلت من قبل اكثرية المجلس بشرط ان تفتح الحكومة باب المفاوضة حالاً بعد قبول الاتفاقية ·

اني متيقن بان اعضاء المجلس المحترمين الذين وافقوا على قبول هذه الاتفاقية لم يوافقوا اعتقاداً منهم بانها نافعة للبلاد اومستوفية الشروط ومطمنة لرغائب الامة فاعضاء المجلس المحترمين كانوا يعلقون الآمال القوية على اجراآت الحكومة التي تعهدت واخذت على عاتقها امر تعديل الاتفاقية وقتئذ ·

وها قد مضى عامان كاملان على قبول تلك الاتفاقية ولم يفتح حتى يومنا هـذا باباً للمفاوضات ولم تفاتح الحكومة البريطانية الا امس اعني على اثر وصول فخامة الرئيس الى لندن باجازته المعلومة ·

اعتقد ان حكومة متفككة العرى غير متجانسة لاتستطيع ان تعدل شيئاً من مواد الاتفاقية فتعديل الاتفاقية يحتاج الى حكومة قوية متضامنة لايهمها كراسي الحاكمية ولا يرعبها قول من قال انت غير مرغوب في خدمته ·

حكومتنا الحاضرة مع احترامي لاشخاص رجالها غير قادرة على الوقوف في وجه التيار الاستعماري وهي ضعيفة ورجالها غير متجانسة وتعتقد بنفسها انها غير مسئولة بالنسبة للوضع الحكومي الشاذ الحاضر · لذلك ارى من الواجب المحتم على اعضاء المجلس ان لايسكتوا اكثر من عامين على هذه الحالة الحاضرة ·

فالحكومة اليوم بعد قبول الاتفاقية هي نفس الحكومة التي كانت قبل قبولها · والاتفاقية لم

نقبل الابعد الاعتقاد ان الوضع الحكومي سوف يتغير والبلاد سوف تنال حكومة دستورية كما ورد ذلك في القانون الاساسي والاتفاقية ·

لا اقصد بانتقادي هذا احد افراد الحكومة ولا استثني احد من رجالاتها فيجب علينا ان نرفع مضبطة موقعة من جميع الاعضاء للاعتاب السنية ونطالب بها سمو الامير المعظم بالحكومة التي وعدنا بها اعني حكومة مسئولة متجانسة ، فدوائر الحكومة قد فشى فيها داء اللامركزية الواسعة وكل رئيس مصلحة تجده حكومة مستقلة بذاتها لاتربطه مع الحكومة المركزية رابطة

وليس هنك قانون يخول الرئيس حق مؤاخذة اي رئيس دائرة · بناء عليه اكرر الرجاء واطلب الى حضرات الاخوان مشاركتنا في هذا الحس والشعور العام لان البلاد لم تعد تتحمل اكثر مما قد تحملته من التذبذب الحكومي والتقهقر المتواصل والضعف المستمر في جميع فروعها واجزائها · وانني اسلم الكلام لبقية الزملاء ليتكلموا في هذا الموضوع لانه حيوي وسياسي ·

نجيب بك ابو شعر — طرحت المعاهدة الاردنية البريطانية على بساط البحث فتناقش بها مجلسكم العالي طيلة ثلاثة شهور متوالية فوجد بها من القيود الثقيلة الامر الذي ادى لمجلسكم العالي لوضع شروط وتحفظات على تصديق المعاهدة تأميناً لتعديل الاتفاقية المذكورة ·

ولا اريد التنويه عن موقف المعارضة المشرف في هذا الشأن لانه من حيث النتيجة الشروط الاحترازية التي وضعتها الاكثرية من حضراتكم لاتختلف بتاتاً عما للمعارضة من رأي بهذا الموضوع ·

قبلت الاتفاقية و بتنا ننتظر تطبيق نصوصها رغم مابها من قيود ثقيلة الا اننا استعرضنا الوضع الحاضر لحكومة شرق الاردن وقايسنا بينه و بين باقي المعاهدة والدستور من نصوص فوجدنا هذا الوضع الشاذ الحكومي لاينطبق على نصوص المعاهدة معنى ذلك ان الجمود بقي راسباً في هذه الاوضاع نص القانون الاساسي على وجوب حكومة دستورية الا ان شيئاً من هذا القبيل لم يحدث ولا بد لي من مشاطرة الزميل المحترم شمس الدين بك رأيه المحق بخصوص تفكك العرى بين دوائر الحكومة ولذلك قبل ان يعدل اي قانون علينا ان نسعى لتطبيق مواد هذه المعاهدة مع انكاري شخصياً عدم موافقتي على مثل هذا القانون في الاساس وقبل ان ندخل في المفاوضات بشأن تعديل المعاهدة نريد ان تطبق بنود المعاهدة ·

ولا يستغربن مجلسكم العالي احد نواب المعارضة سماع مثل هذا الطلب وذلك كما عرضت المقايسة بين نصوص الدستور والمعاهدة مع الوضع الحكومي الحاضر ·

فليطلب مجلسكم العالي تطبيق مانص عليه الدستور والمعاهدة ثم نطالب الحكومة بالشروط الاحترازية الذي وضعتها اكثرية المجلس الساحقة عند تصديق المعاهدة ·

واني بكل حسن نية اشكر فخامة الرئيس بناء على توسطاته التي اجراها ولو بصورة غير رسمية

نجيب بك الشريدي — ان التقرير المشترك الذي وقع عليه كافة الاعضاء المنتخبين قبل تصديق الاتفاقية كان معناه لان المجلس يرفض الاتفاقية بشكلها الحاضر ويشترط تعديل بعض موادها كما ذكر في التقرير المذكور في اول فرصة تسنح وعند مخابرة الحكومة لدولة المعتمد البريطاني بشأن هذا التقرير المشترك كان اجاب دولته ان لا شيء يمنع التعاقدين من فتح باب المفاوضة لتعديل الاتفاقية بين كل فرصة واخرى · ولكن بعد تصديقها على شكلها الحاضر · فاعتمد المجلس على هذا الوعد ووضع التحفظات اللازمة ثم صدقت الاتفاقية بالاكثرية · وبما ان فخامة رئيس الوزراء تفضل بجوابه ان فتح باب المفاوضة لتعديل الاتفاقية كان امر شخصي ولم يقع بصورة رسمية مما دل ان غيرة فخامته دفعته لهذا التشبث الشخصي (غير الرسمي) فنحن باسم الامة نشكر فخامة الرئيس على هذا الشعور الذي بدا منه فاضاع قسما من وقته المعد لترويح النفس بالخوض في بحث يعود في الخير الجزيل على البلاد اذا قيض الله تعديل شيء من الاتفاقية بموجب هذا التشبث غير انه في الوقت نفسه دل في جواب فخامة الرئيس ان الحكومة لم تفكر بعد بفتح باب المفاوضة بصورة رسمية ولا شك ان هذه المفاوضة التي نحن بصددها لاتكون الا على يد حكومة دستورية ذات مسئولية مشتركة لا على يد حكومة مؤلفة من مجلس تنفيذي وظيفتها اسداء المشورة فقط لصاحب السمو الامير المعظم كما نصت المادة (٢١) من القانون الاساسي

فأن الحكومة غير مسئولة عن المفاوضة لان وظيفتها منحصرة باسداء المشورة فقط فاذا اراد المجلس ان يكلف الحكومة لتعديل المعاهدة فاني الفت نظر المجلس العالي الى التوسل بتعديل هذه المادة سيما واصبح تعديل القانون الاساسي من صلاحية المجلس التشريعي بعد مرور عامين على نشره ·

وقد انقضى العامان في ١٦ نيسان سنة ١٩٣٠ وطالما ان فخامة الرئيس الجليل تجشم المتاعب واقتحم المصاعب بصورة شخصية وتوسل مع اولياء الامر في لندن لتعديل الاتفاقية ولم يذكر في جوابه اي مادة من مواد الاتفاقية وعلى اي وجه كان الطلب · فنرجو من فخامته ان يوضح لنا هذه الجهة فيما اذا كان تشبثه منحصر فقط في فتح باب المفاوضة للتعديل او طلب تعديل المواد على اشكال مختلفة ومعينة لنرى رأينا بهذا الطلب اذا كان يعبر عن رأي ام لا · وفي الختام الفت نظر المجلس العالي لتعديل المادة (٢١) من القانون الاساسي · فاذا صادق سمو الامير على تعديلها معناه

انه وافق على تشكيل حكومة دستورية ذات مسئولية مشتركة · اتي نحن ننشدها ونتهالك في سبيل تحقيقها ·

نجيب بك ابوشعر – ان تعديل اي مادة من القانون الاساسي يكون باقتراح يقدم للمجلس من احد الاعضاء

نجيب بك الشريدي – ارجو من فخامة الرئيس اعطاء الجواب على اسئلتي

فخامة الرئيس – قدمت لوزارة المستعمرات صورة عن التحفظات التي اتخذها مجلسكم العالي اساساً في تصديق المعاهدة ومن المعلوم انها ذات مواد معينة

شمس الدين بك – ومعنى ذلك ان فخامته لفت نظر وزارة المستعمرات في لزوم تعديل الاتفاقية ولكن من القواعد المسلمة في الحكومات الدستورية ان تنسحب الحكومة عند تصديق اي اتفاقية لتفسح لحكومة ثانية مجالا لفتح باب المفاوضات · الا يوجد بين رجالات حكومتنا من يقول انا مستعد ان انسحب خدمة للبلاد ومرحمة للعباد ولكي تأتي حكومة جديدة تشرع في امر تعديل المعاهدة بصورة تتلائم مع المنفعة العامة ورغائب الامة؟

عطاالله بك السحيمات – (ماحزرت) يا ابا سامي

شمس الدين بك (مداوماً) · واما رفع المضبطة لسمو الامير فامر ضروري ·

محمد بك الانسي – انا ممن وافق على الاتفاقية المعهودة لشيء واحد وهو اعتقادي ان حكومة جلالة الملك كانت تمارس سلطتها قبل تصديق المعاهدة عن طريق الحكومة التي ترون اشخاصها امامكم · كنا قبلنا الاتفاقية على اساس ان تكون الادارة والتشريع حق من حقوق البلاد ·

وثم الحَّ المجلس في لزوم تعديل المواد الواردة في التحفظات و بتنا ننتظر ان تكون الحكومة حكومة دستورية كما نص عليها القانون الاساسي و يعرفها العالم اجمع · واضطررنا بعد هذا التصديق وهذا الانتظار ان نرفع الى الاعتاب السنية بطلب تشكيل حكومة متجانسة تأميناً لتسيير الامور في طريق معلوم لان اجراآت الحكومة سائرة في طريق غير معين و بعد ان رفعت المضبطة المذكورة مكثنا ننتظر اجراء اي تعديل في اوضاع الحكومة ولكن لم نحظ بشيء مع الاسف · ثم مضت كل هذه المدة ونحن نراقب الامور عن كثب حتى وصلت الى ماوصلت اليه الحكومة من درجة تدعو الى الاستغراب واني اشارك حضرة الاخ الزميل شمس الدين بك بكل آرائه فيما يختص في عدم مركزية الادارة وعدم الارتباط الظاهر للعيان بين اجزاءها · ثم هناك دسائس تحاك بين عناصر الحكومة حتى ليخيل للمرء انه يعيش في هذه البلاد بين جواسيس ودسائس لاحد لها ان هذه الحالة لايقبلها

لاعضو من اعضاء مجلسكم العالي ولا راع من رعاة البقر لذلك ارى كما يرى الزميل ان ترفع مضبطة للاعتاب السنية بلزوم اقامة حكومة دستورية كما نص القانون الاساسي على ان تكون متضامنة متجانسة لا ان تكون مفككة العرى كما وصفها الزميل المحترم شمس الدين بك ·

كيف يمكننا ان نتعاون مع حكومة على هذه الصورة وهي غير متعاونة مع نفسها و كيف يمكننا ان نفيد الامة والدسائس تحاك وراءنا وعليه اؤيد الزميل شمس الدين بك في اقتراحه بشأن رفع مضبطة لصاحب السمو الملكي المعظم ·

مثقال باشا الفايز – على مايتبادر لذهني ان المجلس الموقر لم يتناول في مباحثه العديدة غير القوانين التي لاطائل تحتها بينما كان من الواجب المحتم البحث في حالة البلاد من الوجهة الزراعية و كيف ان الفقر ضارب اطنابه بين المزارعين من الحضر والبدو و كيف انهم يكدحون طيلة ليلهم ونهارهم ولا يستطيعون ان يقوموا باود عيالهم كيف اذن يتمكنوا من دفع مايترتب عليهم من الاموال الاميرية بينما نرى ان الحكومة ما انفكت تطالبهم في البقايا رغم توسلاتنا العديدة في العفو عنهم ·

شمس الدين بك – ارجو انتخاب لجنة لتضع صيغة المضبطة ·

نجيب بك ابوشعر – اولاً نريد ان نفهم الطلب المقدم من قبل شمس الدين بك ووافق عليه الانسي بك ثم اعيد على مسامع الاخوان حضرات الاعضاء الكرام ماقلته سابقاً ان يطلب مجلسكم العالي تطبيق نصوص الاتفاقية والدستور ثم نطالب الحكومة بالشروط الاحترازية التي وضعتها اكثرية المجلس على اثر تصديق المعاهدة اما ان تشكل حكومة دستورية مسئولة تجاه مجلسكم العالي فهذا غير منصوص عليه فالمسئولية المشتركة بالعرف الدولي هي ان تكون الوزارة متجانسة متآزرة وتكون من جهة اخرى مسئولة تجاه مجلس الامة فاما ان تكون المضبطة طلباً لتطبيق نصوص الدستور واما ان تكون بشكل اقتراح بعدل المادة المخصوصة من القانون الاساسي بعد ان يوافق مجلسكم العالي على تعديل القانون الاساسي يقدم لصاحب السمو حتى يقترن بالموافقة السنية ·

شمس الدين بك – ان الزميل نجيب بك ابو شعر يناقض نفسه بنفسه حيث كان نجيب بك الشريدي طلب نفس الطلب فناقضه

نجيب بك الشريدي – يوجد اقتراحان اقتراح شمس الدين بك والثاني اقتراحي وهو تعديل المادة (٢١) من القانون الاساسي فاذا وافق صاحب السمو الملكي على تبديل المادة معناه قبل تبديل الحكومة ولذلك لايوجد فرق بين الطلبين طلب شمس الدين بك رفع مضبطة بهذا المعنى وطلبي الذي هو تعديل المادة (٢١) من القانون الاساسي التي بموجبها ستتألف الحكومة على

الشكل الذي ستعدل به هذه المادة فان قبل التعديل صاحب السمو ووافق عليه فبطبيعة الحال يبدل الوضع الحكومي . ومع هذا انا لا اخالف الزملاء في قضية رفع مضبطة ولكنني نظرت الى القضية من الوجهة العملية

محمد بك الانسي — ان الفقرة الاخيرة من المادة التي نوه عنها الزميل نجيب بك الشريدي تنص على انه عهدت للمجلس التنفيذي شئون شرق الاردن الادارية . فاذا كان اعضاء مجالس الادارة مسؤولون عن مقرراتهم الا يجب اذن ان يكون المجلس التنفيذي مسئولا عن مقرراته ؟ ثم ان القاعدة الاساسية في مسئولية السلطة الاجرائية هي عدم مسئولية رأس الدولة وانتقال هذه المسئولية الى وكلائه ووزرائه . فالمادة (١٨) تنص على ان سمو الامير المعظم مصون من كل تبعة ومسئولية . فمن الضروري ان تكون المسئولية موجهة الى وزرائه . فنحن نريد اقامة حكومة مسئولة كما نص القانون الاساسي متضامنة في مسئوليتها اما تعديل القانون الاساسي فمرحلة ثانية

فخامة الرئيس — يقترح حضرة شمس الدين بك يشاركه فيه محمد بك الانسي رفع مضبطة لصاحب السمو المعظم بشأن وضع الحكومة الحاضر فهل توافقون على ذلك ؟

فقبل المجلس رفع مضبطة على الاعتاب السنية في هذا الموضوع بالاكثرية اي ١٤ ضد ٣

شمس الدين بك — حتى بعض من رجال الحكومة تشاركنا في رأينا

سعيد بك المفتي — والحكومة ايضاً معكم ان كان القصد تغيير الوضع الحاضر .

محمد بك الانسي — فليحيى سعيد بك

شمس الدين بك — اقترح ان تتألف اللجنة من السادة الآتية اسماؤهم :

محمد بك الانسي ، نظمي بك ، نجيب بك الشريدي

محمد بك الانسي — وصاحب الاقتراح اي شمس الدين بك

شمس الدين بك — اذن نحن الاربعة تحت رئاسة رفيفان باشا المجالي

فوافق المجلس على ذلك

فخامة الرئيس — عندنا قوانين يجب ان نقرأ منها تعديل قانون رخص بيع التبغ

الاسباب الموجبة

ان الرسم الحالي عن الرخصة لمعمل التبغ الذي هو (٦) جنيهات فلسطينية عن كل سنة قليل جداً اذا قيس بالرسم الذي يستوفى في فلسطين وهو (٥٠) جنيهاً وعلى ذلك فان اعتبار الرسم (٢٥) جنيهاً في شرق الاردن معتدل بالنسبة الى عدد السكان الذي هو اقل من فلسطين والغرض من هذا المشروع هو رفع الرسم الى هذا الحد

تعديل قانون رخص بيع التبغ لسنة ١٩٣٠

١ — يسمى هذا القانون تعديل قانون رخص بيع التبغ لسنة ١٩٣٠

٢ — يستوفي رسم قدره خمسة وعشرون جنيهاً عن الرخصة لمعمل التبغ عن كل سنة اوجزء منها خلافاً لما جاء في تعديل قانون رخص بيع التبغ لسنة ١٩٢٨

فخامة الرئيس — يحال على اللجنة المالية

فوافق المجلس على ذلك

فخامة الرئيس — يقرأ قانون سكة المواد الحديدية فقرئ :

الاسباب الموجبة

ان الغرض من هذا المشروع ايقاف الاستمرار في سرقة مواد السكة الحديدية لانه ظهر من التفتيش الذي اجري سنة ١٩٢٩ على الخط الحديدي بين معان والمدورة انه سرق خلال السنوات الثلاثة الاخيرة ٣٦٢ قضيباً من قضبان السكة الحديدية فوضع هذا القانون موضع التنفيذ يجبر كل شخص في حوزته شيء من مواد السكة الحديدية ان يسجلها لدى المتصرف على انه اذا كانت هذه المواد قد ضمت الى بناء دائم قبل تنفيذ هذا القانون فيسمح ببقائها والا فتصادر .

كل من وجد في حوزته بعد تنفيذ هذا القانون شيء من مواد السكة الحديدية يعد سارقاً ويجازى بالعقوبة المبينة في المادة الخامسة منه .

قانون

« سرقة مواد السكة الحديدية لسنة ١٩٣٠ »

١ — يسمى هذا القانون قانون سرقة مواد السكة الحديدية لسنة ١٩٣٠

٢ — تعني عبارة « مواد السكة الحديدية » في هذا القانون اي قسم من شريط السكة الحديد ويشمل ذلك قضبان وفلنكات وجهازات السكة الحديد .

تشمل كلمة « متصرف » القائم مقام ومحافظ العاصمة .

٣ — على كل من وجد في حوزته بتاريخ العمل بهذا القانون اية مادة من مواد السكة الحديدية ان يقدم خلال شهر من ذلك التاريخ استدعاء الى المتصرف يبين فيه كمية مواد السكة الحديدية التي في حوزته ونوعها وكيفية استعمالها اذا كانت مستعملة وعلى المتصرف ان يتثبت من صحة البيانات التي جاءت في الاستدعاء .